المجلس الوطني للسكان
المجلس الوطني للسكان NATIONAL POPULATION COUNCIL
إشراف/ الأمانة العامة

فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وحقوق الإنسان

يمثل المدى الذي يجري به إهمال حقوق الانسان او تعزيزها احد العوامل الرئيسية التي تحدد كيفية توزع إصابة السكان بفيروس نقص المناعة البشرية والسرعة التي تتطور بها الاصابة بالفيروس الى اصابة بالايدز ثم الى الوفاة.

فحقوق الانسان مافتئت تشكل عاملاً أساسياً في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والايدز منذ وضعت أول استراتيجية عالمية للايدز في عام 1987م ، كما ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والهيئات الأخرى التي تتولى رصد معهدات الأمم المتحدة لحقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، تواصل تأكيدها المتكرر على الروابط القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية والايدز وحقوق الانسان وتعمل على زيادة توضيحها على النحو الوارد في معاهدات حقوق الانسان الرئيسية ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، واتفاقية حقوق الطفل وفي إطار القانون الدولي لحقوق الانسان، وثمة التزام قانوني من جانب الحكومات التي تصدق على المعاهدات الدولية لحقوق الانسان بكفالة مطابقة قوانينها وسياساتها وممارساتها الوطنية للحقوق المشمولة بهذه المعاهدات ، ويستلزم هذا الالتزام ايضا القيام بانتظام بابلاغ هيئات رصد المعاهدات ، وقد أكدت كل هيئة من هذه الهيئات اهتمامها بان تقوم الحكومات بادراج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والايدز عند الوفاة بمتطلباتها في مجال الابلاغ ، وفضلاً عن ذلك تضمنت المبادئ التوجيهية الدولية التي وضعتها الامم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والايدز وحقوق الانسان نهجاً عملية مفصلة الى حد ما لضمان احترام حقوق الانسان وحمايتها واعمالها في سياق فيروس نقص المناعة البشرية والايدز . ومثل هذه الاهمية المعلقة على ان تكون السياسات والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والايدز متمشية والقانون الدولي لحقوق الانسان ، تنعكس عموما في بعض السياسات والبرامج الوطنية والدولية ، غير ان تنفيذها لايزال للأسف غير كاف في الواقع .. ومن الضروري ان تقوم الحكومات والمجتمع الدولي بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها ، ولمواجهة هذا الوباء بفعالية يلزم إيلاء الاهتمام بالروابط بين فيروس نقص المناعة البشرية والايدز من ناحية والقانون الدولي لحقوق الانسان من ناحية أخرى ، واساس ذلك كله هو مبادئ عدم التمييز ، والمساواة والمشاركة في الاستراتيجيات والنهج الرامية الى الحد من خطر فيروس نقص المناعة البشرية والايدز على الأفراد والسكان وتقليل التعرض للإصابة به وتخفيف تأثيره عليهم ، ورغم ان درجة التوازن الامثل بين هذه الاستراتيجيات تختلف باختلاف البلدان والمجتمعات إلا أن التناول المتزامن لهذه المبادئ الثلاثة مع إيلاء الاهتمام الكافي لمبادئ حقوق الانسان ، أمر حاسم في جميع الظروف .. ويتيح القانون الدولي لحقوق الانسان إطاراً حيوياً لمواجهة تحديات فيروس نقص المناعة البشرية والايدز لان نهجه ملائم لجميع البلدان في جميع مراحل النمو، بما فيها البلدان الفقيرة من حيث الموارد. ويقتضي وضع السياسات والبرامج اللازمة للحد من تفشي تأثير فيروس نقص المناعة البشرية والايدز واحترام حقوق الانسان القيام على الجانبين التقني والتنفيذي للأنشطة الصحية بإيلاء الاهتمام للعوامل المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة ، ولذلك فان مواجهة خطر فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ينبغي ان تراعي فيه بشكل صريح عوامل من قبيل العلاقات الجنسانية، والمعتقدات الدينية وكراهية الجنسية المثلية وممارسيها ، والعنصرية التي تؤثر منفردة او مجتمعة على مقدار حماية الاشخاص والمجتمعات من التمييز، واللامساواة، والاقصاء ، ومدى قدرتهم على الوصول الى الخدمات واتخاذ وتنفيذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بحياتهم ، وتقع على عاتق الحكومات بصورة مباشرة مسؤولية عدم انتهاك هذه الحقوق وتهيئة الظروف الملائمة لأعمال الحقوق كاملة قدر الامكان ، ويعني ذلك في سياق فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ان الحكومات ملتزمة باحترام الحقوق ، فالدول لا تستطيع انتهاك الحقوق بصورة مباشرة في القوانين والسياسات والبرامج او الممارسات ، وعلى سبيل المثال ، يزداد اعتراف الحكومات بمسؤولياتها عن كفالة حماية سرية الاشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ، وعن تلقي المساجين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لنفس الرعاية الطبية التي تقدم لغيرهم من المساجين .. الحماية فيجب على الدول ان تمنع ارتكاب الآخرين للانتهاكات وان توفر سبيل ذلك تعويضات معقولة وممكنة ، وعلى سبيل المثال: يجب على الدول ان تكفل عدم ممارسة أرباب العمل في القطاع الخاص التمييز ضد العمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وان توفر الوسائل الكفيلة بالتعويض للأفراد الذين يطردون من عملهم أو العاجزين عن ضمان الحصول على السكن او العمل بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية ..

أعمال الحقوق :

فيجب على الدول ان تتخذ تدابير إيجابية متزايدة لاعمال الحقوق - بما في ذلك تدابير الميزنة والتدابير التشريعية والإدارية وغيرها ، وعلى سبيل المثال ينبغي للدول "ان تتخذ إجراءات عاجلة لتوفير التثقيف والخدمات اللازمة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية ، وان تتخذ الخطوات اللازمة للتخفيف من تأثير الايدز على جميع قطاعات المجتمع وشرائحه، من أجل مواجهة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد خطر الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومدى التعرض للإصابة به .. ويستلزم ادماج حقوق الانسان في جهود التصدي لخطر فيروس نقص المناعة البشرية والايدز الاعتراف بان العناصر الثلاثة للالتزام بمعايير الحقوق ، هي احترام الحقوق وحمايتها واعمالها، هي عناصر اساسية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ، وينبغي ، كخطة أولى سن قانون يحظر التمييز في العمل على أساس الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ، غير ان عدم القدرة على توفير آلية للتنفيذ يعني ان الالتزامات المتعلقة بحقوق الانسان في سياق وباء فيروس نقص المناعة البشرية والايدز لم تتحقق بصورة كاملة ، ويؤثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية والايدز على الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي للافراد فضلاً عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعاتهم المحلية ويرتبط اهمال الحقوق وانتهاكها بخطر الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومدى التعرض للاصابة به ، فكلما كان تأثير الوباء أكبر في منطقة معينة ، كلما زاد مقدار التحدي الذي يواجه الافراد والاسر والمجتمعات في التصدي له بفعالية ، وفي حين لاتزال عوامل التمييز واللامساواة وعدم المشاركة تزيد من حدة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ، فان اهمال باقي الحقوق او انتهاكها يؤثر أيضاً تأثيراً كبيرا في مدى التعرض للإصابة به وتأثيره وهو ما يدل على نوعية الحلول التي يمكن ان تكون فعالة في مواجهته .

الآثار الإيجابية لتنظيم الأسرة على المجتمع والأسرة

الانجاب وظيفة فطرية أوجدها الله في كل الكائنات الحية للحفاظ على النوع والاستمرار في الحياة وترتبط عند الإنسان بالكثير من الولادة العاطفية والنفسية والاجتماعية، والإنسان لديه القدرة على التحكم بممارستها حتى لا تصبح غريزة بدون ضوابط وانما بما يحقق الافضل له ولمجتمعه من خلال ممارسة تنظيم الأسرة والاستفادة من وسائلها المتاحة لما لذلك من فوائد وآثار ايجابية على الأسرة خصوصاً وعلى المجتمع عموماً وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى نمو سكاني يتناسب مع المتاح من الموارد الطبيعية والاقتصادية .

ولأهمية الموضوع الصحيفة استطلعت في الميدان العديد من الآراء حول الموضوع وخرجت بالحصيلة التالية :

استطلاع / شوقي

صحة الأم والطفل

الأخ شجاع سلطان تحدث قائلاً: اعتقد ان مستوى الصحة الانجابية واستخدام وسائل تنظيم الاسرة مازالتا متدنية في بلادنا وتتأثر بعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وغيرها ، رغم أهمية ممارسة تنظيم الأسرة والاستفادة من الوسائل المتاحة لما له من فوائد كبيرة على الاسرة وبالذات المرأة والطفل من أجل الحفاظ على صحتها ، لان كثرة الانجاب فيها خطورة على صحة الأم ، وبالتالي فينبغي على الكل الاستفادة من الوسائل المتاحة في المراكز الصحية حتى لا ينجب الرجل عددا من الأطفال لا يقدر على رعايتهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم وهم لا ذنب لهم سوى انهم وجدوا على هذه الارض ، وأخيرا أرى ان تتحمل الجهات المعنية خصوصاً الاعلام الدور الاكبر في سبيل خلق الوعي لدى الناس حول هذا الموضوع وايجاد القناعات لدى الناس بممارسة سلوك انجابي سليم .

ضرورة تنظيم الأسرة

الاخ معاذ الصبري من جهته يرى ان تنظيم الأسرة أصبح أمرا ضروريا في ظل الوضع الذي يعيشه المجتمع حاليا ، حيث زاد عدد السكان الذي شكل العديد من المشكلات ، فالأسرة التي تعاني من زيادة في عدد الأطفال من المؤكد أنها تعاني جملة من المشاكل اقتصادية وصحية وتعليمية وغيرها ، على عكس الأسرة التي لديها طفلان أو ثلاثة فان حالها المعيشي أحسن بكثير ، وغالباً ما يحصل الاطفال على حقوقهم من حيث الرعاية والتغذية والصحة ، ومن هذا المنطلق يجب ان يعرف الناس ان تنظيم الأسرة له فوائد كثيرة صحية واقتصادية واجتماعية وان يكون هناك وعي لدى الناس بأهمية تنظيم الاسرة والاستفادة من وسائله المتاحة وان يحاول من هم في سن الانجاب ان يمارسوا هذا السلوك لما له من فوائد كثيرة على الأسرة يجهلها الكثير .

زيادة رفاهية الأسرة

الاخت اشراق ربة بيت تقول: أفضل شيء ان يستفيد الرجل والمرأة من وسائل تنظيم الأسرة لانه مهم وله فوائد على الأسرة وزيادة رفاهيتها وقد لمستها عن قرب لاني انجبت ثلاثة اطفال بين كل طفل وطفل ثلاث سنوات وقد ساعدني في ذلك الوعي لدى زوجي بضرورة ان ننظم الانجاب حتى نكون قادرين على رعايتهم وتوفير احتياجاتهم والان اعيش في سعادة وصحة جيدة ، وكذلك اطفالي صحتهم جيدة وكذا سعادة زوجي لا توصف لانه يرى الاطفال وقد حقق لهم الكثير ، أما كثرة العيال فمشكلة تجعل الام والاب في حالة طوارئ دائما لتوفير المستلزمات الضرورية وقد لا يستطيعون اذا ما كان وضعهم المعيشي لا يسمح .

فوائد للأسرة والمجتمع

الأستاذ شكري موظف ورب اسرة قال: إذا عرف الشخص ان كثرة العيال مشكلة خصوصاً في الوضع الذي نعيشه الان فانه بلا شك سيتجه الى ممارسة تنظيم الاسرة ، لكن الكثير من الناس تسيطر عليهم العادات والتقاليد وربما الاشاعات غير الصحيحة بان تنظيم الاسرة يسبب مشاكل وغير ذلك من الامور الاخرى، وهذا غلط ونقص في المعلومات ، أنا لدي ثلاثة اطفال لاني امارس تنظيم الاسرة ، وقد ارتحت كثيرا شخصياً والزوجة والاطفال ، لاني اعرف بان هناك آثارا ايجابية وفوائد كبيرة لممارسة تنظيم الاسرة فالشخص الذي لديه كثرة عيال فانه يعاني من مشاكل اقتصادية واسرية وبالذات اذا كان من محدودي الدخل، وبالتالي يجب ان يفهم الكل باننا بحاجة كبيرة في بلادنا لممارسة تنظيم الاسرة لخفض معدل النمو السكاني الكبير الذي يشكل حجر عثرة امام مختلف جوانب التنمية ويؤثر على المستوى الاقتصادي والمعيشي لكثير من الاسر في بلادنا .

كثرة الأطفال قلق دائم

الاخ حبيب الحاج يؤكد من جهته ان تنظيم الاسرة أمر ضروري وله عدة فوائد وقد لمستها شخصياً مقارنة ببعض الزملاء الذين لديهم عيال كثير وهم الان يعانون من تدني مستوى المعيشة جعلهم يعيشون في قلق دائم وطلبات كثيرة ، وبالتالي فان ممارسة تنظيم الاسرة والمباعدة بين المواليد له فوائد وآثار ايجابية على الاسرة ، فالشخص اذا خلف طفلين أو ثلاثة يكون قادرا على توفير متطلباتهم وقادرا على تربيتهم تربية جيدة ، احسن من الشخص الذي يخلف عددا كبيرا من الأطفال ولا يقدر على تربيتهم وتوفير احتياجاتهم وهذا ناتج عن عدم ادراك البعض لاهمية تنظيم الاسرة وفوائدها .

فوائد تنظيم الأسرة

تنظيم الاسرة يعني قيام الزوجين بالتراضي بينهما وبدون إكراه باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل او تعجيله بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية والاقتصادية بما يحقق للأسرة السعادة والصحة وله فوائد كثيرة للاسرة والمجتمع وتتمثل في الأتي

اولا:- الفوائد الصحية :-

1- تقليل الوفيات والمراضعة بين الأمهات والأطفال.
2- الوقاية من الحمل غير المرغوب ومخاطره.
3- المحافظة على حمة الأطفال الجسمانية والنفسية.
4- تحسين صحة الآباء (بزيادة فرص الراحة والرفاهية)
5- تحسين الحالة الغذائية بين الأمهات والأطفال.
6. منع الحمل في حالة وجود أمراض وراثية معروفة في العائلة.

ثانياً : الفوائد الاقتصادية والاجتماعية:

1- تحسين حالة الأسرة المادية
2- زيادة رفاهية الأسرة.
3- زيادة فرص العمل المتاحة.
4- عدد تشتت ملكية الأرض
5- تقدم المجتمع ورفاهيته.
6- المحافظة على وضع الموارد والبيئة والتخفيف من استهلاكها.

مفاهيم سكانية

1) معدل النمو السكاني : المعدل الذي يزيد به السكان أو يقل في سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ويعبر عنه في صورة نسبة من السكان الأساسيين.
2) معدل الوفيات الخام : هو عدد الوفيات بين كل 1000 من السكان في سنة معينة .
3) معدل وفيات الرضع : عدد وفيات الرضع في العمر الأقل من عام في سنة معينة لكل 1000 من المواليد الاحياء.
4) وفيات الأمومة : عدد النساء اللاتي يتوفين بسبب متعلق بالحمل والولادة في السنة في كل مائة ألف مولود حي.
5) الخصوبة البشرية : عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة في عمرها الانجابي من (15-49 سنة).
6) التنمية المستدامة : التنمية التي تراعي حق الاجيال القادمة في الموارد وتحافظ على وضع البيئة .

الولادة الآمنة

د. فهد محمود الصبري

الولادة هي عملية تقلص في الرحم تؤدي الى خروج الجنين والمشيمة والاغشية الى خارج قناة الولادة ، حيث يتغير وضع الجنين في الرحم بحيث يصبح راسه الى الاسفل باتجاه عنق الرحم ، ولتجنب المخاطر التي قد تطرأ فانه يجب حصول الولادة في المستشفيات او بحضور كادر طبي مدرب او باشراف قابلة مدربة، حيث ان المضاعفات الناتجة عن الحمل والولادة تعتبر سبباً رئيسياً للاعاقة والوفاة بين النساء اللواتي في سن الانجاب في البلدان الأقل نمواً ، وحيث ان اغلب الولادات في البلدان النامية تحدث خارج الوحدات الصحية فان الاستراتيجية الاكثر فعالية لتقليل وفيات الأمهات هي ضمان التعرف على مضاعفات الحمل والولادة فور حدوثها ونقل النساء الى وحدات يتواجد بها أفراد مدربون لطمأنة ومراقبة الأم والجنين واعطائها النصائح والارشادات عن التنفس وتجنب نقل العدوى وتجنب تكرار الفحص المهبلي واتخاذ الحيطة في التعقيم وتجنب حدوث تمزق لمنطقة المهبل والعجان والتأكد من نزول الاغشية والمشيمة كاملة ومراقبة النزيف بدقة ، وهناك بعض الحالات التي لا تسمح بتوليدها في المنزل مثل الاوضاع الخاطئة للجنين، الحمل المتعدد (التوأم) ، الحمل الأول / البكر ، حالات الولادة لسيدات اقل من 18 عاما أو أكثر من 35 عاما، السيدات اللواتي لديهن خمسة أطفال، الأم التي سبق لها ولادة قيصرية ،

الأمهات اللواتي لديهن تاريخ مرضي كمرض القلب والسكري والضغط وسبق في اصابتهن بتسمم الحمل أو نزيف سابق خلال الولادة وبعدها، لذا فانه يترتب على الأمهات أخذ المعلومات الارشادية من الطبيب او القابلة للوصول الى المستشفى في الوقت المناسب وقبل وقوع مضاعفات خطرة قد تؤدي بحياتهن حيث ان نسبة كبيرة من وفيات الأمهات ومضاعفات الولادة تحدث بسبب الاهمال والتأخير ، فعلى الأمهات معرفة كافة المراحل والعلامات المنذرة بقرب حصول الولادة والتحضير لهذه الفترة قبل وقت مسبق وعلى كافة الاصعدة ، ويشكل فقر الدم الناجم عن نقص الحديد تهديداً رئيسياً للأمومة الآمنة إذ يسهم في نقص أوزان المواليد عن الوزن الآمن ويضعف مقاومتهم للأمراض ويقلل من نمو الادراك والحركة لديهم ، كما تشكل المضاعفات المصاحبة لوفيات الاجنة التلقائية (الاجهاض) نسبة مرتفعة من أعباء الرعاية الطبية في القطاع العام وكذلك خطورة كبيرة على حياة الأمهات، وعلى الأمهات متابعة وضعهن الصحي الدوري بعد الولادة وزيارة الطبيب بعد مرور الاسبوع الأول للولادة ، حتى لو لم تشعر بأي عارض وذلك لحماية أنفسهن من أي مضاعفات ، لذلك عليهن اتباع الارشادات الصحية الخاصة بهذه المرحلة والتعرف على الاعراض والمشاكل التي قد تواجههن وكيفية التعاطي معها كحالات ارتفاع الحرارة ، النزيف ، التهاب الرحم ، تسرب البول ، الامساك ، البواسير ، الاكتئاب والاحباط والمشاكل الناتجة عن الرضاعة والقيام بارضاع مواليدهن رضاعة كاملة لتساعدهن أولاً على استعادة عافيتهن وكذلك الاهتمام بصحة مواليدهن من خلال متابعة مراكز الأمومة والطفولة لأخذ التطعيم والارشادات ، كما تفهم الرجل لدوره كأب وزوج ودعمه لزوجته في هذه المرحلة تحسن الوضع النفسي لدى النساء بعد الولادة .

ما هي الحقوق الإنجابية؟

- الحق في اتخاذ القرار بحرية وبإحساس بالمسؤولية في أمور عدد الأطفال والفترات الفاصلة بين انجاب وآخر وتوقيت الإنجاب دون أي شكل من أشكال القهر او التمييز.
- الحق في الحصول على المعلومات والوسائل الآمنة والفعالة والمقبولة والميسورة لتنظيم الخصوبة .
- الحق في الحصول على مجموعة متكاملة من خدمات الصحة الانجابية عالية الجودة وتحمي احترام الأفراد وحريتهم في الاختيار والموافقة الواعية والسرية والخصوصية .
- الحق في تمكين الأفراد (إناثاً وذكوراً) من اختيارات حرة ومستنيرة في كافة مجالات الحياة التي لها علاقة بصحتهم الانجابية من خلال توفير البيئة الموائمة لتمكين الأفراد من ممارسة الاختيار النسلي في حياتهم الانجابية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية إضافة الى التدخلات الطبية .